

حد أدنى أقل من الغلاء □ زيادة الأجور الجديدة في مصر تراجعت عن الوعود وفتحت أزمة التطبيق والتمييز



السبت 4 أبريل 2026 07:30 م

أعلنت حكومة الانقلاب رفع الحد الأدنى لأجور العاملين بالدولة إلى 8 آلاف جنيه اعتبارًا من يوليو، مع علاوات دورية واستثنائية لقطاعات محددة □ لكن القرار الذي قدمته السلطة باعتباره استجابة للضغوط المعيشية جاء بعد أسابيع قليلة من رفع أسعار الوقود في 10 مارس، وهو ما دفع عمالًا ونقائيين وباحثين في حقوق العمل إلى اعتباره زيادة محدودة لا تعكس القفزة الفعلية في تكاليف النقل والغذاء والسكن □ ورئيس الوزراء مصطفى مدبولي قال في 1 أبريل إن بند الأجور في موازنة العام المالي المقبل سيرتفع 21 في المئة، وإن الحد الأدنى سيصل إلى 8 آلاف جنيه، فيما تضمنت الحزمة علاوة بنسبة 15 في المئة للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية و12 في المئة لغير المخاطبين، إلى جانب علاوات استثنائية للقطاعات الطبية والتعليمية □

لكن الأزمة لا تقف عند قيمة الزيادة وحدها، لأن توقيت التنفيذ نفسه يفتح بابًا جديدًا للاعتراض □ فالحكومة قررت تأجيل التطبيق إلى يوليو، بينما كانت السوق قد تلقت بالفعل صدمة الوقود وبدأت الأسعار تتحرك على الأرض □ وفي الوقت نفسه أظهرت البيانات الرسمية أن التضخم السنوي للحضر ارتفع إلى 13.4 في المئة في فبراير 2026 مقابل 11.9 في المئة في يناير، كما سجل التضخم الشهري 2.8 في المئة في فبراير، وهو ما يعني أن الزيادة المعلنة تدخل السوق بعد موجة غلاء قائمة بالفعل لا قبلها □

زيادة ألف جنيه لم تلحق بارتفاع الأسعار بعد الوقود

ثم جاء الاعتراض الأول من زاوية القوة الشرائية نفسها □ رضوى أبو شادي، مسؤولة سياسات التشغيل وحقوق العمال بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، قالت إن زيادة أسعار الوقود انعكست مباشرة على أسعار السلع الأساسية بفعل ارتفاع كلفة النقل، وإن حساب حد أدنى يتناسب مع التضخم يقتضي ردًا دقيقًا لتحركات أسعار الغذاء والسكن والنقل على مدار العام، مضيفة أن الزيادة الأخيرة لا تتناسب بدرجة كبيرة مع معدلات التضخم، كما أن تأجيل التنفيذ إلى يوليو يهدد بتآكل قيمتها أكثر □ هذا الاعتراض يكتسب وزنًا إضافيًا مع بيانات التضخم الرسمية الصادرة في مارس □

وبعد ذلك، ظهرت فجوة واضحة بين لغة الوعود الحكومية ومحتوى القرار النهائي □ تقارير منشورة في 10 مارس نقلت عن وزير المالية أحمد كجوك قوله إن الزيادات المرتقبة في الأجور ستفوق معدلات زيادة التضخم بأرقام مؤثرة ومطمئنة □ لكن ما أعلن في مطلع أبريل اقتصر على ألف جنيه ترفع الحد الأدنى من 7 آلاف إلى 8 آلاف جنيه، وهو ما اعتبره معترضون تراجعًا عن حديث رسمي سابق أوحى بزيادة أوسع بعد صدمة الوقود □

كما عبّر كرم عبد الحليم، نائب رئيس اتحاد تضامن النقابات العمالية تحت التأسيس، عن هذا الاعتراض بصياغة مباشرة حين قال إن الحكومة أخلفت وعدها بعد رفع الدولار، وإن الزيادة الجديدة لا توازي حتى الزيادة في تكلفة المواصلات □ هذا التقدير ينسجم مع ما نقلته شهادات عمال من قطاعات مختلفة توقعوا رفع الحد الأدنى إلى 10 آلاف جنيه على الأقل، بعدما ظلت الأسعار ترتفع طوال أكثر من عام من دون زيادة موازية في الأجور □ ومع رفع الوقود في 10 مارس بنسبة تراوحت بين 16 و30 في المئة، صار أثر القرار أضعف في نظرهم □

ومن ثم لم يعد الخلاف حول رقم إداري مجرد، بل حول ما إذا كانت الحكومة تعترف بالفعل بما وقع على الأسر خلال الأشهر الماضية □ فعين ترتفع أجرة الانتقال وأسعار السلع في الوقت نفسه، ثم تأتي زيادة مؤجلة لا تسري إلا بعد ثلاثة أشهر، فإن العامل لا يقرأ القرار باعتباره حماية اجتماعية، بل باعتباره تأخرًا رسميًا عن السوق □ لذلك بدت الزيادة في نظر معترضين كثيرة على الورق وقليلة جدًا في الحياة اليومية □

تفاوت العلاوات فتح باب التمييز داخل الجهاز الحكومي

ثم انتقل الاعتراض إلى هيكل الحزمة نفسها بعد إعلان علاوة دورية بنسبة 15 في المئة للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية و12 في المئة لغير المخاطبين به. رضوى أبو شادي قالت إن هذا الفرق يحمل شبهة تمييز ولا ينسجم مع مبدأ المساواة، لأن الجميع يعملون داخل الجهاز الحكومي وإن اختلفت مواقعهم القانونية أو الإدارية. أهمية هذا الاعتراض أنه لا يناقش قيمة العلاوة فقط، بل يناقش الأساس الذي قسمت عليه الحكومة العاملين إلى فئتين داخل الدولة نفسها.

وبعد هذا الاعتراض الحقوقي، ظهرت مخاوف أكثر عملية تخص شركات كانت تتبع قطاع الأعمال العام أو الشركات القابضة. كرم عبد الحليم قال إن الخبرة السابقة تدفعه إلى التشكيك في صرف العلاوة المقررة لهذه الفئات، لأن حالات مشابهة انتهت إلى معاملة من الإدارات وإجبار العمال على اللجوء إلى القضاء أو الاحتجاج. هذا التحذير لا يأتي من فراغ، لأن نزاعات العلاوات المتأخرة في قطاعات المياه والسكر والكهرباء ظهرت في السنوات الماضية بشكل متكرر.

كما دعمت شهادات عمال من الشركة التكاملية للسكر ومحطات كهرباء أسوان ومياه الشرب بالقاهرة هذا التخوف، إذ عيّر بعضهم عن توقع صدام جديد مع الإدارات إذا لم يصدر إلزام واضح ومتابعة فعلية من الحكومة. هذه المخاوف تجد ما يفسرها في بنية سوق العمل نفسها، لأن قانون العمل الجديد رقم 14 لسنة 2025 أعاد تنظيم عدد من المسائل، لكنه ترك التطبيق العملي معلقاً على قرارات تنفيذية وآليات رقابية لا تزال موضع اختبار.

وفي هذا السياق، يضيف مجدي البدوي، نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، أن تطبيق الحد الأدنى في القطاع الخاص يحتاج إلى كتاب دوري من وزارة العمل وآليات متابعة عبر المديرية لضمان التنفيذ داخل المنشآت المختلفة. قيمة هذا التصريح أنه يوضح أن صدور القرار لا يكفي وحده، لأن التنفيذ يظل رهين المتابعة والرقابة والتفسير العملي لمكونات الأجر. ومن دون هذه الآليات، تتحول الزيادة إلى نص معلن أكثر منها حقاً مضموناً.

القطاع الخاص والعمالة غير الرسمية خارج الحماية الكاملة

ثم يتسع القلق أكثر حين نصل إلى القطاع الخاص، لأن آخر قرار معلن من المجلس القومي للأجور رفع الحد الأدنى فيه إلى 7 آلاف جنيه اعتباراً من 1 مارس 2025، بينما لم يكن قرار رفعه إلى 8 آلاف قد صدر حتى 4 أبريل 2026 رغم تداول توقعات باجتماع قريب للمجلس. هذا يعني أن القطاع الخاص، الذي يمثل الشريحة الأكبر من قوة العمل، لم يحصل بعد على زيادة موازية للقرار الحكومي الخاص بالعاملين بالدولة، على الأقل وفق ما هو معلن رسمياً حتى الآن.

وبسبب هذا الفراغ، عاد كرم عبد الحليم لطرح سؤالين معاً: من سيصدر القرار الجديد للقطاع الخاص، وكيف سيُنفذ إذا صدر. هذه النقطة تزداد حساسية لأن قرار المجلس القومي للأجور رقم 15 لسنة 2025 اعتمد في احتساب الحد الأدنى على تعريف واسع للأجر يشمل العمولات والعلاوات والبدلات والمنح، وهو ما قد يفتح الباب، بحسب نقابيين، أمام تلاعب بعض أصحاب الأعمال بإدراج مزايا قائمة أصلاً داخل الحد الأدنى بدل زيادته فعلياً.

كما يفسر ذلك الاستشهاد بما جرى في حالات سابقة مثل عمال العامرية للغزل والنسيج، حيث تحدثت عمال عن إدراج بند باسم "المتعمم للحد الأدنى" داخل قسائم الرواتب على نحو عطل الزيادة الحقيقية في الأجر الكلي. هذا النموذج يوضح أن مشكلة القطاع الخاص ليست فقط في صدور الحد الأدنى، بل في طريقة احتسابه والرقابة على تطبيقه. ومن دون تنظيمات عمالية قوية، تبقى قدرة العمال على فرض التنفيذ محدودة للغاية.

وفي المقابل، تلفت رضوى أبو شادي إلى أن اتساع العمالة غير الرسمية يحد من أثر كل قرارات الحد الأدنى أصلاً. هذا التقدير تدعمه قراءات منشورة عن سوق العمل المصري تشير إلى أن القطاع الخاص والعمالة الهشة يشكلان النسبة الأكبر من قوة العمل، بينما تستفيد القرارات الحكومية مباشرة من هم داخل الدولة أو داخل القطاع المنظم فقط. لذلك فإن أي حديث عن تحسين شامل للأجور يبقى ناقصاً ما دام عمال الزراعة والعمل الموسمي وأشكال العمل غير الرسمي خارج الحماية الفعلية.

ثم ينتهي المشهد إلى خلاصة يصعب الالتفاف عليها. الحكومة رفعت الحد الأدنى للأجور إلى 8 آلاف جنيه، لكنها فعلت ذلك بعد موجة غلاء قائمة، وازدياد اعتبارها عمال وخبراء أقل من المطلوب، وبهيكل علاوات أثار اعتراضات تتعلق بالمساواة، ومن دون حسم فوري لوضع القطاع الخاص والعمالة غير الرسمية. لذلك بدأ القرار، في صورته الحالية، أقرب إلى محاولة تهدئة سياسية منه إلى استجابة معيشية كاملة. وبين خطاب الدعم وواقع السوق، بقي العامل هو الطرف الذي يدفع الفرق كل يوم.